شكا من عزلته في السجن بباريس ومحاموه فشلوا بانتزاع الافراج المؤقت

محكمة فرنسية تؤجل الى اواخر الشهر المقبل النظر في قضية الجزائري رشيد رمدة

باريس ـ «القدس العربي»

من شوقي أمين:

مثل الجزائري رشيد رمدة أمام محكمة بباريس الثلاثاء في جلسة علنية، حضرها جمهور كبير على رأسه عائلات ضحايا انفجار محطات مترو الأنفاق سان ميشال ومتحف أورساي وميزيون بلونش سنة 1995 وخلف 8 قتلى و 200 جريح.

فبعد 10 سنوات من الاجراءات المعقدة ومن المفاوضات الدبلوماسية بين فرنسا وبريطانيا، تمكنت باريس من استلام مَن تعتبره المدبر والممول الرئيسي للاعتداءات الارهابية التي طالتها في تلك السنة في حمى الارهاب الذي طال الجزائر ولم تسلم منه هي.

وفي أول ظهور علني له، بدا رمدة مبتسما وهادئا، مرتديا معطفا يميل الى الصفرة متأبطا وثائق عبارة عن أوراق مستنسخة بمرافقة مترجم. ولكنه كان من حين لآخر يأخذ الكلمة متحدثا بفرنسية متواضعة، لكن أفكاره تنم عن شاب ذكي ومتبصر.

وأول ما بدأ الحديث عنه هو الظروف القاسية المضروبة عليه في السجن بباريس معلنا أنه عندما كان في سجن بالمارش في جنوب لندن، كان على أحسن حال يتقاسم خلية السجن مع سجناء آخرين وبامكانه استعمال الهاتف.

وقال انه منذ وصوله الى فرنسا في الاول من الشهر الماضي يعيش في عزلة تامة في سجن «فريسن» في الضاحية الباريسية. وقال «اني مصدوم قليلا لأنهم وضعوني بمكان يفتقد فيه المرء لانسانيته (...) انه لا يوجد أي اتصال مباشر مع الآخرين ماعدا حراس السجن»، وتابع «أنا اعيش في مثل هذه الظروف في القرن الـ21 ليس عدلا.. سيدي القاضي هل بامكانكم فعل شيء ما؟».

ولم يأبه رئيس المحكمة بملاحظات المحكمة مفضلا القاء أسئلة روتينية من قبيل «ما هو عنوانك في لندن»، فكان جواب رمدة «لم أعد أذكر.. عشر سنوات في السجن أنستني كثيرا من الأشياء»، وهو الجواب الذي اعتبره أحد محامي الطرف المدني في تصريح لـ«القدس العربي» أنه «استراتيجية مقصودة في الدفاع باعتماد أسلوب الذاكرة الانتقائية».

ولم يحبذ المتحدث التفصيل أكثر مكتفيا بالتعليق «غدا سيكون يوما آخر» في اشارة ضمنية الى وجود دلائل قوية في حوزة دفاع عائلات الضحايا تدين الأصولي الجزائري، وهو الوصف أو الاسم الذي يطلقونه عليه.

يذكر أن رشيد رمدة رفض في أول عملية استنطاق له امام قاضي الحريات والسجن كل الاتهامات الموجهة اليه معتبرا اياها «غير مؤسسة»، وقال «اني أطالب بمحاكمة منصفة.. انني في عيون الفرنسيين ارهابي مذنب».

من جهتهم، تقدم محامو رمدة بطلب لاطلاق سراحه مؤقتا، معتمدين على قرينة غير مألوفة تماما في القضاء الفرنسي، ذلك أن موكلهم، نظرا لعدد ونوعية التهم الموجهة اليه، سيواجه حكما بالسجن لمدة عشرة أعوام ليس الا، وهو حكم أقل من المدة التي قضاها في السجن (ببريطانيا ثم باريس) لحد الآن وهي عشرة أعوام وشهران و17 يوما.

وبالنسبة للمحامي غيوم بارب، فان اشكالية قضية رمدة، من الناحية القانونية الصرفة، ستطرح مسألة أخلاقية وحقوقية، قائلا انه «لا يجوز أن تتجاوز مدة السجن المؤقت على سبيل الاحتراس قبل المحاكمة المدة التي سينطق بها الحكم كعقاب له على التهم الموجهة ضدهم.

وفي سياق هذا الاشكال القانوني، اعترف قاضي التحقيق من قبل أن ثمة صعوبة قضائية حقيقية في الملف، ولكنه استدرك بأن رمدة قد يواجه حكما بالسجن المؤبد لقاء تهم أخرى ستحاكمه عليها محكمة الجنايات.

في هذا السياق رفض رئيس محكمة باريس الافراج عن المتهم الجزائري معتبرا التحليل القضائي الذي قدمه محاموه من أجل اخلاء سبيله «خاطئا تماما». وقال انه لو فعل ذلك فسيكون بامكان رمدة أن «يتنصل من العدالة».

وبعد جلسة سيطر عليها التحليل القضائي والتعاطي الهادئ، ماعدا بعض الهتافات هنا وهناك تطالب بالتقصي من «المجرم الجزائري»، اقتاد رجال الأمن رمدة الى عزلته في السجن وقد بدا متجهما في انتظار محاكمته الفعلية التي ستبدأ في الـ27 من شباط/فبراير المقبل.

«الحوار الحضاري والهجرة» في جدول اعمال ندوة بالرباط بمناسبة مرور عقد على مسار برشلونة

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

شكل الحوار الحضاري والهجرة محورين رئيسيين لندوة اختتمت امس الاربعاء بالرباط حول المشروع المتوسطي بمشاركة سياسيين مغاربة واسبان وفرنسيين وذلك بمناسبة مرور عشر سنوات على انطلاق مسلسل برشلونة.

وأكد نبيل بنعبد الله وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية أن «الحوار بين الشعوب والثقافات يجب أن يلعب دورا حاسما في بناء الفضاء الأورو ـ متوسطي»، وأن هذا الحوار يشكل اليوم ضرورة، ليس فقط للتموقع ضد ايديولوجية تصادم الحضارات تحت غطاء مواجهتها ولكن لافشال تصادم الجهل الذي يعتبر أكثر هدما وبات «ضرورة ملحة، وواجبا أخلاقيا وانسانيا وشرطا أساسيا للدفع بالتعاون البناء والمثمر ولارساء تعايش سلمي بين البشر».

وأضاف بن عبد الله أن «الحوار يجب أن يكون قائما على الاحترام المتبادل بين الجميع، والسهر على حماية مبادئ القانون والعدالة والانصاف واعطاء دفعة لجهود المجموعة الدولية الهادفة الى نشر التسامح وارساء الأمن والسلام والتعايش بين البشر».

وتهدف الشراكة الأورو ـ متوسطية حسب المنظمين الى بناء منطقة للاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه المتوسطيين وينص اعلان برشلونة على ضرورة شمول التعاون بين دول ضفتي البحر المتوسط الجانب السياسي والأمني والاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي والانساني

وقال المسؤول المغربي انه «خلال السنوات الأخيرة، أخذ الجانب الاجتماعي بعدا جديدا حيث أن حوار الحضارات والهجرة هما الموضوعان اللذان يحظيان بالأولوية يندرج في هذا الاطار» وان البعد الانساني يبقى الجانب الأساسي للشراكة الأورو ـ متوسطية حيث يتعلق الأمر بتعزيز دور والمشاركة الفعلية للمواطنين والمجتمع في هذا المسلسل».

وقال بنعبد الله «ان الحوار يجب أن يتجاوز الآليات الكلاسيكية للتعاون والمساعدة الدولية والاقليمية وايجاد روابط له في المعرفة والتفاهم المتبادل ليس فقط من قبل الدول والمؤسسات ولكن أيضا من قبل المجتمعات والأشخاص الذين يعيشون في هذا الفضاء المشترك».

وأضاف أن «تطلعاتنا ورهاننا وارادتنا من أجل تجديد عميق وبشكل قطعي للحوار بين الشعوب والثقافات في الفضاء الأورو ـ متوسطي في مستوى الرهانات الكبرى المطروحة: السلم وهو ليس سلم الخوف والهروب، وسلم الجهل واللامبالاة وانما سلم الشجاعة والاقتناع والاجتهاد وحب الاضطلاع والمعرفة والتحاور».

وقال «ان بلوغ حوار ناجع وعميق يقتضي مضاعفة اللقاءات التي تعمق التعايش وتشجع على التقارب والتفاهم بين الشعوب وهو الهدف الاسمى لتعزيز الروابط الانسانية التي من شأنها ان توحد الشعوب والامم».

وأكدت نزهة الشقروني الوزيرة المغربية المكلفة بالجالية المقيمة بالخارج، أن الشراكة الأورو ـ متوسطية يجب أن تقدم أجوبة طموحة لظاهرة الهجرة التي يجب ان تصبح مصدرا للاغناء المتبادل بين ضفتي المتوسط.

وقالت الشقروني انه «بغض النظر عن الاختيار بين الفتح الكلي للحدود الأوروبية أو اغلاقها المحكم، فقد حان الوقت لفتح نقاش حول رهانات ظاهرة الهجرة، سواء كانت سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية أو أمنية».

وأوضحت أن هذا النقاش، الجدي والمستقبلي، يجب أن يعالج ظاهرة الهجرة انطلاقا من ثلاثة أبعاد وهي واجب التضامن الاقليمي وضرورة الأمن الجماعي وملاءمته مع تطور سوق الشغل بأوروبا.

واعتبرت المسؤولة المغربية أن اعادة صياغة سياسة للهجرة على مستوى الفضاء الأورو ـ متوسطي تفرض نفسها من الآن فصاعدا وأنه بدون حكم مسبق لتوجهها المستقبلي يبقى من الضروري أن تشرك هذه الأخيرة دول الاستقبال والدول المصدرة للهجرة وكذلك دول العبور.

وأضافت أنه لتقديم أجوبة متوازنة ودائمة، فان هذه السياسة يجب أن تتجاوز الاطار الحكومي المحض وتنفتح على المجتمع المدني والأوساط الاقتصادية والمهاجرين أنفسهم. وقال الطيب الفاسي الفهري وزير الشؤون الخارجية المغربي أن بلاده عازمة على تعزيز التعاون مع الاتحاد الاوروبي في اطار سياسة الجوار للاتحاد كما أنها تظل فاعلة لمسلسل برشلونة الذي يجمع بلدان جنوب وشرق المتوسط.

وأضاف الفاسي الفهري «يتعين علينا انجاح مسلسل برشلونة وسياسة الجوار للاتحاد الاوروبي وان المغرب عازم على مواصلة العمل لتعميق هذا التعاون في الاطار الثنائي وفي اطار اتفاق الشراكة الذي تعزز مؤخرا بمخطط عمل في اطار سياسة الجوار».

وأشار الى أن المغرب «يظل أيضا مناضلا نشيطا في مسلسل برشلونة الذي يضم الاتحاد الاوروبي وجيرانه من الضفة الجنوبية لحوض البحر الابيض المتوسط متسائلا عما اذا كانت أوروبا راضية عن الاليات الحالية للتعاون والشراكة مع جيرانها في حوض المتوسط».

وقال ايلمار بروك رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الاوروبي ان ارساء تعاون وثيق في اطار سياسة حسن الجوار سيكون مفيدا بالنسبة لضفتي المتوسط لانه يمكن من ضمان مصالح كل طرف مضيفا أن «الامر يتعلق اليوم بالاستقرار والسلم والامن في المنطقة وكل هذا رهين بحسن الجوار».

وأكد أن «البرلمان الاوروبي يعتبر أن تطوير أوروبا نحو الشرق هو بنفس الوزن الذي يحظى به تطورها نحو الجنوب».

«هيومن رايتس ووتش»: تقدم في مجال حقوق الانسان في ليبيا لكنه غير كاف

■ القاهرة ـ اف ب: رأت منظمة «هيومن رايتس ووتش» امس الاربعاء ان ليبيا احرزت بعض التقدم في مجال حقوق الانسان لكنها لا تبدي ارادة كافية في مجال الاصلاحات السياسية.

وفي تقرير يقع في 85 صفحة اعدته بعد اول زيارة لها لليبيا في ربيع العام 2005 استمرت ثلاثة اسابيع، اعتبرت المنظمة المدافعة عن حقوق الانسان ان ليبيا «تشهد تحولا تدريجيا بعد سنوات من القمع والعزلة الدولية». وعددت المنظمة بين الاجراءات «الايجابية» السماح للاجئين السياسيين بالعودة الى البلاد من دون تهديدهم باجراءات قانونية ومنح القضاء استقلالية اكبر.

واشارت هيومن رايتس ووتش الى ان «الاذن الذي منحته الحكومة للمنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الانسان بزيارة البلاد بعد سنوات من المنع هو مؤشر ايجابي». لكن المنظمة اسفت لكون «الاجهزة الامنية التي لها وجود واسع منعت حصول اي لقاء من دون اذن مسبق».

واشارت كذلك الى ان النظام الليبي لا يسمح باي انتقاد موضحة ان «الذين ينتقدون الحكومة يعتقلون (..) وغالبا ما يعذبون».

واوضح التقرير ان «اعدادا كبيرة من الافراد لا يزالون في السجن لانهم انتقدوا الحكومة بطريقة سلمية او كانت لهم اراء سياسية مختلفة».

ودعت المنظمة السلطات الى الافراج عن 131 سجينا سياسيا بينهم 86 من الاخوان المسلمين المعتقلين منذ 1998 بتهمة انتهاك القانون 71 الذي يحظر اي نشاط معاد لثورة العام 1969 التي اتت بالزعيم الليبي العقيد معمر القذافي الى السلطة.

ونقل التقرير عن مسؤول في جهاز الامن الداخلي العقيد تهامي خالدقوله ان اعتقال افراد من الاخوان المسلمين «اجراء وقائي (..) انهم ينشرون عقيدتهم الى حين يصبحون مستعدين. عندها يلجأون الى العنف». اما اشهر السجناء السياسيين بالنسبة للمنظمة فهو فتحي الجهمي (64 عاما) وهو مسؤول محلي سابق دعا الى حرية الاعلام والى تنظيم انتخابات. وهو معتقل منذ اذار/مارس 2004 لانه انتقد علنا الزعيم الليبي. وبحسب العقيد خالد ان هذا الاخير يبقى في السجن لحمايته من غضب الشعب الذي استاء من تصريحاته.

وقالت المنظمة ان «الحكومة اعلنت التزامها الاصلاح في ما يتعلق ببعض المسائل مثل التعذيب وعقوبة الاعدام، ويبقى حصول تطبيق اكثر جدية لذلك».

واسفت هيومن رايتس ووتش لعمليات الاعتقال من دون محاكمة والمراقبة التي تفرضها الاجهزة الامنية على السكان وعمليات التعذيب التي تعتبر «بموجب القانون (الليبي) جريمة». وجاء في التقرير ان «15 من بين 32 سجينا التقهم هيومن رايتس ووتش قالوا انهم عذبوا خلال استجوابهم».

محكمة الاستئناف بالعيون تشدد عقوبات ابتدائية بحق نشطاء البوليزاريو

الرباط ـ «القدس العربي»

قضت الغرفة الجنائية (الدرجة الثانية) بمحكمة الاستئناف بمدينة العيون كبرى حواضر الصحراء الغربية في ساعة متأخرة من ليلة الثلاثاء الأربعاء برفع عقوبات السجن في حق اثنين من ناشطي جبهة البوليزاريو المتهمين الأربعة عشر المتابعين ضمن 7 ملفات على خلفية اضطرابات ومواجهات بين ناشطين صحراويين والشرطة المغربية التي وقعت في شهر ايار/مايو الماضي بمدينة العيون كبرى حواضر الصحراء الغربية.

وبحضور مراقبين دوليين اعلنت المحكمة حكمها برفع العقوبة الحبسية في حق كل من الوالي اميدان الى سنة سجنا نافذة وعلي سالم التامك الى عشرة اشهر مع النفاذ، فيما أيدت الأحكام الصادرة ابتدائيا في حق باقي المتهمين.

وكانت الغرفة الجنائية (الدرجة الأولى) بمحكمة الاستئناف قد قضت بادانة الوالي اميدان بالسجن ستة اشهر نافذة وامينتو حيدار بسبعة أشهر وعلي سالم التامك بثمانية أشهر وكل من الحسين ليدري وابراهيم النومرية والعربي مسعود ومحمد المتوكل بعشرة اشهر.

كما كانت قد أدانت كل من الموساوي سيد احمد وسيد محمد بلا والمحجوب الشتيوي واحمد حماد بسنتين حبسا لكل واحد منهم. اما المتهمون جنحاوي الخليفة ومحمود هويدي ومحمد تهليل فادانتهم المحكمة على ارتكاب الجنايات والجنح المتابعين بها بسنتين سجنا للأول والثاني وثلاث سنوات للمتهم الثالث.

واحتفل ناشطو جبهة البوليزاريو بمدينة العيون الاسبوع الماضي بالافراج عن امينتو حيدار ونصبوا في منطقة المحيليس (20 كلم عن مدينة العيون) خياما رفعوا فوقها اعلام جبهة البوليزاريو وشعارات مؤيدة لها ومنددة بالمغرب الا ان السلطات المغربية لم تهاجم هذا التجمع الذي استمر ثلاثة ايام.

وتتخذ جبهة البوليزاريو التي تدعو لانفصال الصحراء الغربية عن المغرب واقامة دولة مستقلة عليها من الاضطرابات والمواجهات بين الصحراويين والشرطة المغربية مادة لتحرك دولي لاظهار عدم رغبة الصحراويين البقاء تحت السيادة المغربية في وقت يستعد المغرب لحملة دبلوماسية لتقديم مقترحات بمنح الحكم الذاتي للصحراويين تحت السيادة المغربية والتي اعلنت جبهة البوليزاريو رفضها لها.

قالت انه «بايع» الاخوان المسلمين

سياسي تونسي معارض يقاضي صحفا محلية ولبنانية

■ تونس ـ يو بي أي: قال سياسي تونسي معارض انه بدأ باتخاذ الاجراءات القانونية لمقاضاة صحيفة تونسية، وصحيفتين لبنانيتين امام القضاء التونسي واللبناني، بتهمة التشهير.

وقال احمد نجيب الشابي الامين العام اللحزب الديمقراطي التقدمي التونسي (حزب يساري معارض معترف به) خلال مؤتمر صحافي عقده امس الاربعاء بتونس ان الدعوى القضائية ضد صحيفة «الصباح» التونسية المستقلة لانها رفضت نشر رد له على خبر كانت قد نشرته اشارت فيه الى انه انضم الى تنظيم الاخوان المسلمين.

واوضح انه لاحظ في المدة الاخيرة ان بعض الصحف التونسية شنت «حملة اعلامية» ضده وصفها بـ«المسعورة»، استهدفت حياته الشخصية والعملية، من خلال نشر افتراءات لا اساس لها من الصحة.

وتابع انه كان يعتزم الا يرد على هذه الحملة، ولكن عندما وصل الامر الى حد «التشهير والثلب، ورفض صحيفة الصباح التونسية نشر الرد على الافتراءات» متجاهلة بذلك حق الرد «قررت عندها اللجوء الى القضاء».

واضاف ان صحيفتين لبنانيتين هما «المستقبل» و«اللواء» ساهمتا ايضا في هذه الحملة، لذلك اوكلت المحامي اللبناني جورج عساف بمتابعة الامر على مستوى القضاء اللبناني.

وكانت هذه الصحف قد اشارت في وقت سابق الى ان احمد نجيب الشابي الذي يرأس الحزب الديمقراطي التقدمي التونسي منذ 15 عاما قد انضم الى جماعة الاخوان المسلمين متخليا بذلك عن النهج اليساري لحزبه.

واضافت ان الشابي «انتقل للنشاط السياسي ضمن اطار التيار الاسلامي، حيث بايع المرشد العام لتنظيم الاخوان المسلمين مهدي عاكف خلال مؤتمر للاخوان عقد مؤخرا في السعودية».

واعتبر الشابي ان ما تناقلته هذه الصحف «هو ببساطة افتراء لا اساس له من الصحة، ويندرج ضمن خطة لتشويه رموز الحزب للتأثير على مساره السياسي»، ولكنه اكد بالمقابل انه زار السعودية مؤخرا لاداء مناسك الحج.

ومن جهة اخرى، اتهم مصطفى بن جعفر الامين العام للتكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات التونسي (حزب معارض معترف به) السلطات التونسية بعرقلة نشاط «هيئة 18 اكتوبر» التونسية، وصولا الى «الاعتداء بالعنف» على بعض اعضائها.

وقال خلال نفس المؤتمر الصحافي ان عددا من افراد الامن السياسي التونسي حاصروا مساء الثلاثاء مقر حزبه وسط تونس العاصمة، ومنعوا اعضاء «هيئة 18 اكتوبر» من دخوله، كما اعتدوا بالعنف على البعض منهم عياشي الهمامي، وحمة الهمامي، ولطفي حجي.

ووصف هذه التطورات الجديدة بانها «خطوة اضافية تعكس الانغلاق السياسي، وتؤكد ان السلطات التونسية لم تستخلص الدروس من تداعيات الاشهر الماضية، حيث مازالت تفضل الخيار الامني، على نهج الحوار».

يشار الى ان «هيئة 18 اكتوبر للحقوق والحريات» التونسية تضم في صفوفها شخصيات من تيارات ليبرالية واسلامية وشيوعية وقومية واشتراكية، اعلن عن تأسيسها في السابع من كانون الاول/ديسمبر الماضي.

بعد وفاة مفاجئة لمواطن يمتهن تربية الدواجن

الجزائر تنفي تسجيل اصابات بانفلوانزا الطيور والسكان يترقبون نتائج التحليلات الطبية

الجزائر ـ «القدس العربي»

من مولود مرشدي:

نفت وزارة الصحة والسكان الجزائرية ان تكون سجلت أية اصابة بفيروس انفلوانزا الطيور في الجزائر وأكدت انه لم يتم الى حد الساعة تسجيل وفاة. وقال متحدث باسم الوزارة امس الاربعاء ان وفاة أحد المواطنين في حي سيدي البشير بمدينة وهران (400 كلم غرب العاصمة) حدثت بسبب إصابة صاحبها بمرض السل.

ومن جهته اشار وزير الصحة عمار تو امس ان الامر لا يتعلق بانفلوانزا الطيور، وقال ان الأعراض لم تعرف بعد وسيتم التحقق منها بعد التحاليل البيولوجية التي ستتم في هذا الشأن.

وجاء رد وزارة الصحة بعد ان راجت أخبار صحافية حول احتمال تسجيل اربع حالات بين عائلة واحدة تقوم بتربية الدجاج بطريقة فوضوية في الحي المذكور.

ورغم هذه التطمينات، عقدت الحكومة امس اجتماعا وزاريا مصغرا ضم وزراء الصحة عمار تو والمالية مراد مدلسي والفلاحة سعيد بركات لبحث التداعيات المحتملة لهذه الإصابات وكذا وضع خطة ثلاثية لمواجهة اية إصابة محتملة بالفيروس القاتل.

ودق ناقوس الخطر بعد ان تناقلت صحف محلية انباء عن اصابة عائلة من اربعة أشخاص توفي عائلها البالغ من العمر 46 سنة بشكل مفاجئ وبعد ان تعرض لزكام حاد ونزيف رئوي لم تنفع معه محاولات انقاذه، بينما لم يتمكن الأطباء من تحديد طبيعة الاصابات التي تعرض لها أعضاء الأسرة الآخرين وبقي مصيرهم معلقا بنتائج التحاليل التي سينتهي اليها معهد باستور بالجزائر العاصمة.

وسجلت هذه الإصابات بعد اربعة ايام من اعلان الحكومة الجزائرية انها خصصت 8 مليارات دينار (دولار يعادل 75 دينارا) لاستيراد ما يكفي لتلقيح 25 بالمئة من سكان الجزائر المقدر عددهم بحوالي 33 مليون نسمة ضد فيروس انفلوانزا الطيور.

وكانت وزارة الصحة شكلت لجنة وطنية موسعة لمتابعة التطورات المحتملة، خاصة وان الجزائر تعتبر منطقة عبور للطيور المهاجرة سواء من المناطق الرطبة الحارة او باتجاه الشمال الاوروبي قادمة من الدول الأسيوية.

ورغم تطمينات السلطات الصحية الجزائرية بان حالة الوفاة المسجلة هي نتيجة اصابة بمرض السل، ما زال سكان مدينة وهران عاصمة الغرب الجزائري يعيشون قلقا وترقبا لما قد تسفر عنه نتائج التحاليل التي تجريها مخابر معهد باستور بالجزائر العاصمة.

ويتوقع ان يطول انتظار السكان أسبوعا اخر وهي المهلة التي حددتها السلطات الطبية لاعلان النتائج النهائية.

ليبيا تأمل في رفع سريع من على قائمة الارهاب الامريكية

■ لندن ـ رويترز: قال مسؤول نفط ليبي كبير امس الاربعاء ان بلاده تتوقع ان ترفع الولايات المتحدة اسمها قريبا من على قائمة الدول الراعية للارهاب بعد عودة مجموعة اوازيس لشركات النفط الامريكية للعمل في ليبيا. وقال المسؤول الليبي انه «واثق» من ان اسم بلاده سيرفع من على القائمة بدعم متوقع من مجموعة اوازيس التي تضم شركات كونوكو فيليبس وماراثون واميرادا هيس.

وقال طارق حسن بيك من شركة النفط الوطنية الليبية لرويترز في اتصال هاتفي «اتوقع منطقيا انهم (مجموعة اوازيس) سيكونون مستعدين لارسال الرسالة المناسبة الى الحكومة الامريكية لعمل شيء بشأنها (القائمة) بسرعة».

وقال محام دولي عمل في قضايا تخص ليبيا انه يعتقد ان الشركات قد تكون مترددة في ضخ رؤوس اموال جديدة الى ليبيا الا اذا حصلت على ضمانات ان واشنطن ستعيد العلاقات الكاملة.

وقال تيموثي سكرانتوم من مجموعة ميريديان 361 انترناشيونال غروب القانونية «هذه استراتيجية عالية المخاطر.. الا اذا كان هناك بالطبع نوع من التفاهم فيما يتعلق بمدة استمرار العقوبات الحالية».

ويحظر ادراج ليبيا على القائمة حصولها على صادرات اسلحة امريكية ويقيد مبيعات سلع معينة ذات استخدامات مزدوجة عسكرية ومدنية ويحجم المعونة الامريكية ويتطلب تصويت واشنطن ضد حصول طرابلس على قروض من المؤسسات المالية الدولية.

وامتنع مسؤول بوزارة الخارجية الامريكية عن التعليق ولم يتسن الوصول على الفور الى مسؤول في مجموعة اوازيس للتعليق.

مظاهرات طلابية بموريتانيا تدعو أوروبا للاعتذار على نشر رسوم مسيئة للنبي محمد

نواكشوط ـ «القدس العربي» ـ من عبد الله السيد:

أدى اطلاع الموريتانيين ولو بصورة متأخرة على نشر صحيفة نرويجية رسوما تسخر من النبي محمد عليه السلام لاندلاع مظاهرات طلابية حاشدة. فقد نظم طلاب جامعة نواكشوط أمس الاربعاء لليوم الثاني على التوالي مظاهرات حاشدة تنديدا بما أسموه «موجة الاساءة» للرسول عليه الصلاة والسلام التي أطلقتها صحيفتان نرويجية ودنماركية.

وردد الطلاب هتافات تدعو الى مقاطعة البلدين اللذين نشرت صحفهما الرسوم الساخرة وهما النرويج والدنمارك. وأكد خطباء في العديد من مساجد العاصمة نواكشوط خطورة هذه الاساءة واعتبروها «اساءة لنبي من الأنبياء ولأكثر من مليار من المسلمين».

واعتبر الأئمة أن نشر الاساءات هو السبب في اذكاء العداء بين المسلمين والأمم الأخرى، كما أنه الدافع الأساسي للارهاب.

وفي نفس الاطار سلم طلاب ينضوون تحت غطاء «المبادرة الطلابية الموريتانية» أمس رسالة الى مندوبية الاتحاد الأوروبي في نواكشوط نددت بما أسمته «الهجمات التي تصدر من وقت لآخر عن أفراد ومؤسسات في أوروبا، كان آخرها الصحيفة الدنماركية التي سخرت من النبي صلى الله عليه وسلم في 11 صورة كاريكاتيرية، والصحيفة النرويجية التي أعادت نشر الرسوم».

وأكدت المبادرة أن الدين الاسلامي «دين تسامح والشعوب الاسلامية شعوب مسالمة ما لم تدفع نحو الصراع بالهجوم على دينها وكرامتها».

وأشارت الرسالة الى أن «الأحرى بالأوروبيين الذين يجتمعون دوريا لمكافحة الارهاب أن يجتمعوا لمكافحة أسباب الارهاب التي يأتي على رأسها التنقيص من الاسلام ورموزه، ومضايقة المسلمين، تارة، بفرض التفسخ على نسائهم ومنع حريتهم في الملبس التي هي أبسط الحريات».

وطالبت «المبادرة» الاتحاد الأوروبي بالزام الدول الأوروبية التي صدرت عنها اساءة الى العرب والمسلمين بالاعتذار الرسمي أو عقد قمة أوروبية خاصة بالاعتذار للعالم الاسلامي.

ويرفض المسلمون رسم صور لله والنبي محمد والرموز الدينية الاخرى ويقولون ان مثل هذه الصور تشجع على الكفر.

وسبق للحكومة الدنمركية أن أكدت في رد للحكومات الاسلامية أن نشر الرسوم تم في اطار حرية التعبير، وحاولت التخفيف من حدة الغضب الذي شعر به المسلمون.

وكانت صحيفة «مغازينات» النزويجية قد أعادت، بدعوى حرية التعبير، في العاشر كانون الثاني (يناير) الجاري ما قامت به الصحيفة الدنماركية ونشرت 12 رسما ساخرا للرسول محمد عليه السلام الذي يحظر الدين الاسلامي تجسيده.

وكان نشر هذه الرسومات في 30 ايلول/سبتمبر الماضي قد أثار احتجاجات عدة في العالم الاسلامي، اضافة الى تهديدات بالقتل لمن يقف وراءها.

فرنسا تعاني تحت وطأة ماضيها وسط خلاف على قانون يمجد الاستعمار

■ باريس ـ رويترز: عندما غادر عبد الكريم كليش الجزائر وهو طفل صاح حشد غاضب في الميناء في أسرته داعيا أن يذهبوا للجحيم وألا يعودوا من فرنسا مرة أخرى.

واعتبر والد كليش خائنا وواجه تهديدات بالقتل من جيرانه لانه حارب في صف المستعمر الفرنسي أثناء حرب التحرير الجزائرية. لكن وصول الاسرة الى فرنسا جاء بصدمة أخرى.

فقد احتجزوا هم وألوف غيرهم من الجزائريين المسلمين الذين قاتلوا مع فرنسا في معسكرات لسنوات معزولين بأسلاك شائكة عن بقية فرنسا.

وقال كليش البالغ من العمر 55 عاما الان «نحن الدليل الحي على أن الاستعمار الفرنسي كان صفحة سوداء مليئة بالمعاناة».

وأعيد فتح هذه الصفحة منذ أن أقر البرلمان الفرنسي قانونا يتضمن بندا يحث المدرسين على التأكيد على «الدور الايجابي للوجود الفرنسي في الخارج خاصة في شمال افريقيا».

وتم تمرير القانون بهدوء في شباط (فبراير) من العام الماضي لكنه أصبح قنبلة سياسية في نوفمبر تشرين الثاني عندما رفض المشرعون الغاءه بعد أعمال شغب قام بها شبان أغلبهم من أبناء المهاجرين اجتاحت الضواحي في مختلف أرجاء البلاد.

واتهم بعض الشبان باريس باتباع «اسلوب استعماري» تجاه الاقليات الفرنسية. ووضع القانون نواب محافظون بهدف مساعدة المواطنين الفرنسيين والجزائريين الذين حاربوا في صفوف فرنسا الذين عادوا من حرب الجزائر بين عامي 1954 و1962 . وفي الاراضي الفرنسية في الخارج والمستعمرات السابقة اثار هذا البند مناقشات محتدمة بشأن ما اذا كانت فرنسا التي انتهت امبراطوريتها بحروب دموية في الهند الصينية والجزائر قد تعلمت أي شيء من التجربة الاستعمارية.

وحكمت فرنسا أكثر من ثلث افريقيا وقت ذروة امبراطوريتها ومازال لها نفوذ قوي في العديد من المستعمرات السابقة فلها قوات حفظ سلام في ساحل العاج ـ تذكر بدروها كشرطي افريقيا ـ واستثمارات كبيرة في العديد من دول غرب افريقيا.

وفي حين يعترف العديد من الافارقة ببعض الجوانب الايجابية للاحتلال مثل تحسين البنية الاساسية الا أن البعض يشعر بالغضب مما يصفه باستمرار تدخل فرنسا في السياسات والاعمال.

وشكل الوجود الفرنسي المستمر والمثير للجدل في المستعمرات السابقة خلفية للنزاع حول القانون الجديد الذي تعقد بتوترات داخلية كشفتها أعمال الشغب.

وقال مدرسون واكاديميون فرنسيون ان التاريخ لا يكتبه المشرعون. ويعارض العديد من النواب الاشتراكيين المعارضين القانون كذلك.

وسعى الرئيس جاك شيراك لتهدئة الاجواء بالحث على تغيير صياغة القانون.

ومن المقرر ان يقدم رئيس مجلس النواب مقترحات جديدة في شباط/فبراير. وبالنسبة لبعض المؤرخين فان أسلوب معاملة الجزائريين الذين حاربوا في صفوف الفرنسيين يمثل كيف فشلت فرنسا في التعامل مع ماضيها الاستعماري.

وقال المؤرخ جيل مانسيرون «الدولة وضعتهم في معسكرات تابعة للجيش أو في معسكرات معزولة في غابات مبعدين عن بقية الشعب الفرنسي. وتقارن هذه العزلة بمعاملة السكان الاصليين في المستعمرات».

وكليش الذي وضع في أحد هذه المعسكرات لم يذهب الى المدرسة حتى بلغ عمره 16 عاما. وقال «والدتي لا تتحدث الفرنسية واخوتي لا يكتبون وحبسونا في معسكرات لسنوات. هل تسمون هذا الاثر الايجابي للاستعمار».

وانضم نحو 260 ألف جزائري للجيش الفرنسي كقوات اضافية في الجزائر. ولكن عندما خرج الفرنسيون من الجزائر في عام 1962 لم يتمكن سوى 20 الفا منهم من الفرار عبر البحر المتوسط مع أسرهم وحصلوا على الجنسية الفرنسية.

ووجهت أوامر للضباط الفرنسيين بعدم اجلاء المقاتلين الجزائريين.

ويقدر المؤرخون الفرنسيون أن ما بين 50 الفا و150 الفا قتلوا في الجزائر على يد جبهة التحرير الوطني الجزائرية. وأصبح شيراك في عام 2001 أول رئيس فرنسي يقر علنا بفشل فرنسا في وقف الاعمال الانتقامية الوحشية.

ورغم أن بعض هؤلاء يرون القانون الذي يعترف بمساهمة جنود من شمال افريقيا في الدفاع عن فرنسا باعتباره جهدا بذل للتغطية على جوانب مؤلمة من المرحلة الاستعمارية الا ان البعض الاخر يرحب به وبالمساعدات المالية التي اشتمل عليها.

واشاد حملاوي ميكاشيرا وزير الدولة لشؤون قدامى المحاربين وهو من أصل جزائري وقاتل مع الجيش الفرنسي اثناء حرب الجزائر بتمرير القانون باعتباره «لحظة تاريخية لاناس من مختلف الاصول أعيدوا لبلادهم». وأضاف «الجدل الدائر حاليا لا يجب أن يجعلنا ننسى النطاق الحقيقي للاجراءات التي يشتمل عليها القانون».

وتقول فاطمة بيسناكي وهي ابنه أحد العملاء الجزائريين في صفوف الفرنسيين ورئيسة احدى جماعات الضغط الفرنسية ان القانون يستغل المقاتلين الجزائريين للترويج للاستعمار.

وأضافت «انه قانون دعائي.. نريد من فرنسا أن تعترف بمسؤوليتها وان تكتب انها استغلت العملاء الجزائريين ثم تخلت عنهم».

وقال مانسيرون ان فرنسا تجد من الصعب عليها التعامل مع الجوانب الاكثر اظلاما لماضيها الاستعماري لان سياساتها كانت مرتبطة بشدة بتطور حقوق الانسان.

وأضاف الفرنسيون يحبون الاشادة بالجمهورية والحديث عن تاريخهم المتعلق بحقوق الانسان. لكنهم لا يحبون الامر عندما لا تعكس هذه القيم الواقع على سبيل المثال فيما يتعلق بالعيش في الضواحي حيث يتطلع الشبان للعمل ولا يجدونه بسبب التمييز.

وكانت فرنسا بطيئة في التعامل مع صفحات أخرى من ماضيها. في عام 1995 أصبح شيراك أول رئيس فرنسي يقر بـ«الخطأ الجماعي» الذي ارتكبته فرنسا بترحيل اليهود الفرنسيين الى معسكرات اعتقال النازي.

ردود على تقرير «الانصاف والمصالحة» المغربية: ايجابي لكن غير كاف

■ الرباط ـ «القدس العربي»: نظمت يوم الثلاثاء بالرباط ندوة نقدية بمناسبة انتهاء مهمة هيئة الانصاف والمصالحة والتقرير الذي قدمته للقصر الملكي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

وشارك في الندوة التي نظمتها الجمعية المغربية لحقوق الانسان حول «ملف الانتهاكات الجسيمة.. الحصيلة والآفاق» رؤساء كل من جمعية هيئات المحامين بالمغرب، والجمعية المغربية لحقوق الانسان، والمنظمة المغربية لحقوق الانسان، والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف، ومنظمة العف